بعض الضرب وضربه كلا اعذبه احدا واسم اشارة كضربته ذلك الضرب ووقت كقوله الم تغتمض
عيناك ليلة ارمدا وما الاستفهامية كما يضرب زيدا وما الشرطية كما شئت فتم ذكر هذه الاحد
عشر في التسهيل وعد كضربته عشر ضربات ومرادف كقال سيرى والفرح الجذل وهذان
في الكافية الكبرى وزاد ابن هشام في تعليقه مبهم كنى به عنه نحو ولا تضروه شيا وقد ذكرهن
في الشذور وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم كبوبوه وفجريه فجارا وفي شرح التسهيل ان
اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبنيا **قوله الالفية** والعبارة لها وللكافية
وسواه ثنه وجمعه وهو في العدد بلا خلاف وفي النوع على قول وظاهر مذهب سيبويه ان النوع لا يثنى
ولا يجمع وصححه الشلوبين ونبه ابو حيان على ان التثنية اصلح قليلا من الجمع وان الاحسن
ان يقال مثلا قمت نوعين من القيام وقال ابن هشام في تعليقه الذي اقوله لا يثنى المصدر والجمع
الا ان كان محدودا او ان المبهم للنوع وكذا كل مصدر نوعي فانه يفيد التوكيد وزيادة وهو
صالح للوحدة فما فوقها كان المصدر المذكور كذلك وذكر السهيلي ان قولهم اختلاف الانواع فانها
لا تحصل على الحقيقة لان الافعال حركات الفاعلين والحركات متماثلة لذواتها لكن
الاختلاف راجع الى تعلقات الافعال المتعدية لا الى نفس المصادر فقولك العلوم والا
والحلوم انما هي المعلومات والامور المشتغل بها والمرئيات في النوم **قوله الكافية**
وقد يحذف الفعل استثنى منه ابن مالك في كافيته والفيته عامل الموكد فقال وحذف عامل
الموكد امتنع وعلله في شرح الكافية بان الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه
مناف لذلك لكن لم يستثن ذلك في التسهيل ولا شرحه ونازعه ابنه فيما علل به قوله ووجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا الى اخره وفيه امور الاول ما ذكره من ان هذا النوع سماعي هو مذهب
سيبويه وذهب الاخفش والفراء الى انه مقيس بشرط افراده وتنكيره فيقال ضربا وقتلا
واختار بعضهم التفصيل وهو القياس فيما له فعل من لفظه ولم يمنع فيما لا فعل له الثاني قال
الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين
ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز سقاك الله سقيا وحمدت حمدا وشكرت شكرا واما ما بين فاعله بالاضافة
نحو كتاب الله وسنة الله وحنانك ودواليك وبحرف جر كيف سالك وسحقا لك او
مفعوله بالاضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك او بحرف جر نحو حمدا لك

وغفرانك

وغفرانك وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب فيه حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي بخلاف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا
من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع احترازا عن نحو
ومكروا مكرهم وسعى سعيها انتهى وما ذكره ليس رايا محضا له فان الثاني حاصله يرجع الى اختيار
القياس وهو احد الاقوال السابقة واما الاول فهو افق عليه فالشلوبين ان قلت كيف قال سيبويه
ان حمدا وشكرا لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا واحمده حمدا والجواب
ان سيبويه انما تكلم في حمدا الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صنعة الانشاء للحمد وهو لا يظهر معه
الفعل او رده المعترض انما هو محض الخبر بمعنى الحمد لا نفس الحمد والثالث قال ابن عصفور
لا يستعمل ابدا حمدا او حمده او شكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلتزم الاضمار الا ان يضم
اليها لا كفرا فان سيبويه ذكر الثلاثة مجتمعة حمدا وشكرا لا كفرا ووجهه انما جرت مجرى المثل فالتزم
فيها ما التزمته العرب انتهى وهذا شرط اخر في وجوب الحذف فهو وارد على المصنف من وجهين
كونه لم يذكر لا كفرا ولم ينبه على ان الشرط اجتماع الثلاثة ولم ينبه احد من شراح المقدمة على ذلك لعدم
اعتنائهم بالنقول الرابع لم يذكر لهذا النوع ضابطا وقد اشار اليه في الالفية حيث قال والحذف
حتم مع ات بدلا من فعله قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قال ابن مالك لا يغنيه
عن هذا التطويل لعاقبة جملة قوله ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او وقع مكررا قال ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل ما وقع خبرا الاسم غير مكرر او محصور
قوله الالفية كذاك ذو التشبيه بعد جملة شرطها كما في التسهيل ان يكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى
صاحبه وان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل وان المصدر مشعرا بالحدوث وقد ذكر
ذلك ابن الحاجب سوى الاخير ولعل ابن مالك اشار اليهما بالمثال كما دته قولها بعد جملة قال ابو حيان
لو كان المصدر يتضمن اسنادا معنويا فهل يجري مجرى الجملة او المفرد فيه نظر نحو زيد له صوت صوت
حمار اذا جعلت صوتا مرفوعا بالمجرور اي كائن له صوت صوت حمار **قوله الكافية** علاجا معنى
كونه مشعرا بالحدوث احترازا من نحو له ذكاء الحكماء قال ابن مالك فلو ارد تطويرا بادة لمن
ادراك الامور المبهمة لان المراد بحد امر علاجي قال ابن هشام فحاصله انه اريد الحقيقة
وخبر بالرفع والمجاز وجه النصب قوله وصاحبه هو شرط الاختيار النصب لا لجوازه فانه يجوز
على ضعف لان الصوت مثلا في قولك فيها صوت حمار مستلزم مصوتا فكانه مذكور قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)